

Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة
للدراستات والاستشارات

One Day Seminar

حلقة نقاش

The Palestinian Issue القضية الفلسطينية

Strategic Evaluation 2012 - Strategic Assessment 2013

تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013

مداخلة

فلسطينيو الخارج واستعادة زمام المبادرة:
قراءة عامة في تفعيل دور فلسطينيي الخارج

2013-2012

أ. وليد محمد علي



Crowne Plaza - Beirut - Lebanon
February 6th, 2013

فندق كراون بلازا - بيروت - لبنان
6 شباط/ فبراير 2013

فلسطينيو الخارج واستعادة زمام المبادرة

قراءة عامة في تفعيل دور فلسطينيي الخارج 2012-2013

وليد محمد علي*

بالرغم من قسوة النكبة وآثارها الكارثية على الشعب الفلسطيني، فإن المقتلعين من أبناء فلسطين وبعد سنوات قليلة بدعوا العمل على تشكيل ما تيسر من صيغ تنظيمية لمقاومة الغزوة الصهيونية، والعمل من أجل التحرير والعودة إلى المدن والقرى والبلدات التي اقتلعوا منها. وأعتقد ألا أحد يستطيع أن ينفي الدور المهم والحاسم لدور هؤلاء المقتلعين في إعادة بناء المشروع التحرري الفلسطيني، وإخراج المؤسسات التمثيلية والقيادية للشعب الفلسطيني من أزمتها التي تعمقت بفعل اتفاقية أوسلو، وما بني عليها، خاصة في زمن تأخذ به الشعوب بزمام الأمور، رافضة لكل أشكال مصادرة الدور والوصاية والتبعية.

الأمر الذي يفرض ضرورة العمل على إعادة بناء المشروع التحرري الفلسطيني بشكل وآلية متجددة، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات العميقة في آليات التواصل والصيغ المتطورة للعقد الاجتماعي بين القيادات ومن تُمثل. بما يؤدي لإعادة بناء مشروع تحرري قادر على التصدي لما بات واضحاً من مخططات تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية كقضية تحرير وطني، وفي ظلّ عجز فاضح للمتصدريين لمشهد التمثيل الفلسطيني، الذي تزداد أهميته وأهمية دوره بفعل فقدان الوطن الحرّ المستقل.

فأكثر ما توصلت إليه القيادة من حلول للأزمة المتفاقمة بعد عدة جلسات لحوار ممتد في أكثر من مكان وزمان، تمثل في محاولة ترميم أوضاع سلطة الحكم الذاتي المحدود، عبر حديث متكرر عن مصالحة، بات واضحاً للجميع أن إمكانية تطبيق مخرجاتها سيتوقف على مدى قبول وموافقة سلطات الاحتلال برغباتها، ومصالحها العميقة المعروفة للجميع.

الأمر الذي يعني أن أقصى المتاح مما يسمى مصالحة، لن يتجاوز بأي حال إدارة الانقسام بين جناحي السلطة في رام الله وغزة، بأقل تصادمات ممكنة. الأمر الذي يشكل دليلاً إضافياً على مدى عمق الأزمة ونوعيتها كأزمة لا يمكن تجاوزها إلا عبر ممر إجباري يتمثل بالتصفية النهائية للآثار الكارثية لاتفاقية أوسلو، وكل ما ارتبط بها، والقطع النهائي مع نتائجها ومفززاتها.

* وليد محمد علي: كاتب وباحث فلسطيني، ومدير عام مركز باحث للدراسات.

وهذا غير ممكن دون مشاركة فاعلة من قبل أبناء فلسطين في الشتات (ولا أقصد بحال من الأحوال الفلسطينيين بالمعنى الكياني) الذين كثيراً ما فاجئوا الأصدقاء قبل الأعداء بقدرتهم على تجاوز الصعاب وتوليد أدواتهم الكفاحية العاملة من أجل التحرير والعودة.

اتفاق أوسلو لم يكن نبئاً في خلاء، فقد سبق لمن وقعوا الاتفاق أن تخلوا لأسباب متعددة (لا للحديث عنها في هذه العجالة) عن مشروع "التحرر الوطني"، استبدلوا واجب تحرير فلسطين من واجب وطني وعربي وإسلامي وإنساني" إلى واجب من يتفق مع رأي تلك القيادة من خلال شعار "يا وحدنا". وبدأنا نسمع نغمة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبدأ البعض بتصوير الصراع وكأنه نزاع بين جزء من أبناء فلسطين، أو بين منظمة أو مجموعة فصائل و"إسرائيل" على جزء من أرض فلسطين.

وزاد الطين بلةً تخلي الممثل الرسمي لفلسطين عن الرؤية الصحيحة للصراع كصراع أساسي وجودي (بدأ مع بداية الغزوة الصهيونية لفلسطين مطلع القرن العشرين، واقتلاع جل الفلسطينيين من أرض ونفيمهم وتحويلهم إلى لاجئين). إلى صراع على الأرض التي احتلت في حزيران/ يونيو 1967. الأمر الذي يعني بوضوح التخلي عن أرض فلسطين التي احتلت سنة 1948 وعن حقّ اللاجئين بالعودة إلى مدنهم وقراهم.

لقد كان الهدف من وراء ذلك من قبل من يضعون المخططات والسيناريوهات الاستراتيجية دفع اللاجئين نحو الإحباط والتخبط وفقدان التوازن، وهذا ما يجري بقوة في هذه المرحلة بآليات عديدة، فيتخلون عن الثورة والمقاومة، علماً أنهم كانوا الأساس في تفجيرها، ورافعي لواء استمرارها دون أن نغيب دور باقي مكونات الشعب الفلسطيني. ثم باهظ جداً مقابل قبض ربح وكم من الأوهام العبثية.

لقد كشفت تجربة بناء سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، منذ تأسيسها إلى يومنا أن بناء مؤسسات "سيادية" فلسطينية تسهم في تحقيق "جزء" من طموحات "جزء" من أبناء فلسطين، ولو بشكل تراكمي تدريجي بطيء جداً؛ ليس أكثر من أحلام صيف، قد تتحول إلى كوابيس تحت الاحتلال العنصري الصهيوني، تجعل ممن يتبنى هذا التصور مجرد حرس حدود للاحتلال: جنوده، ومستوطنوه، ومستعمراته، ليتمتعوا بغنائم ومكتسبات الاحتلال دون تكاليف ولا مسؤوليات. فطبيعة المشروع العنصري الصهيوني كمشروع اقتلاعي احتلالي، قام بقوه الإجرام والقتل والمجازر الجماعية على فكرة تغييب الشعب الفلسطيني، واستبدال فلسطين بـ"إسرائيل"،

والفلسطينيين بالـ"إسرائيليين"، لا يمكن إلا أن ينظر للصراع مع الفلسطينيين إلا كصراع أساسي لا يمكن حله إلا على حساب الضحية.

قد يقول البعض إن الشعب الفلسطيني رابط، وصمد، وقاوم، وضحي، وإن الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم قد وقفوا إلى جانبه، ما أدى إلى فشل المشروع الصهيوني، ففرض عليه التراجع، ومن حقنا أن نحصد ثمار ما زرعنا. لقد جرب شعبنا الفلسطيني الحصاد فكانت الثمار كالعقم، وتكاد أن تصبح سامّة قاتلة إن لم نلفظها.

لقد أكدت الوقائع أن السلطة الفلسطينية لم تشكل خطوة ولو صغيرة على طريق إنجاز الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وإنما مثلت عقبة كبيرة في طريق استرداد هذه الحقوق. بصراحة أنا ممن يرون أن الوقت قد حان للتفكير الجدي بإعادة بناء المشروع التحرري الفلسطيني بعيداً، ليس فقط عن خديعة السلطة الفلسطينية، بل عن وهم "حل الدولتين". يجب البدء بخطوة نزع ورقة التين (السلطة الفلسطينية) عن الاحتلال العنصري الصهيوني، وإنهاء أذكوبة أن السلطة تشكل حجراً أساسياً لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

هذه الخطوة الثورية الحاسمة ستؤدي ضمن النتائج المترتبة عليها إلى كشف القناع عن حقيقة وطبيعة الاحتلال العنصري الصهيوني، أمام العالم، ويفتح الآفاق أمام بناء مشروع وطني فلسطيني متجدد يستند لعمقه العربي والإسلامي ولدعم وإسناد أحرار العالم. مشروع قائم على طرح حلّ إنساني للقضية الفلسطينية ينطلق من إنسانية عقيدتنا وحضارتنا المتناقضة، والرافضة لكل أشكال العنصرية، والتمييز العنصري، والعصبيات. مشروع لا يتناقض مع الميثاق الوطني الفلسطيني وأدبيات الثورة التأسيسية. مشروع يتمثل بحل "الدولة الفلسطينية الواحدة لكل أبناء فلسطين مسلمين ومسيحيين ويهود وغيرهم" في مواجهة الحل العنصري المطروح من قبل الصهيونية "الدولة اليهودية".

في سياق هذا الحل يتأمن حل مسألة اليهود الذين استجلبوا لفلسطين، بتأمين حقهم في العودة إلى الأوطان التي استجلبوا منها، وهو حل يؤمن بصورة واقعية حقّ عودة الفلسطينيين، كل الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي اقتلعوا منها.

هذا المشروع للحل سيلقى تأييد ودعم كلّ مناهضي العنصرية والتمييز العنصري، وهم النسبة الأكبر من أبناء الكرة الأرضية، وسيساعد في تغيير جذري لموازن القوى بين طرفي الصراع.

مشروع الحل المقترح سيسهم في كشف مدى نفاق وازدواجية المعايير عند دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت وما زالت الحليف العضوي والحيوي للمشروع العنصري الصهيوني، والتي ما زالت ترى في الكيان الصهيوني، وتعامله على أنه فوق القرارات والتشريعات والمؤسسات الدولية. حكومات هذه الدول لن تستطيع الاستمرار في تضليل شعوبها، ولن تستطيع الاستمرار في رعاية دعم الكيان الصهيوني بينيته العنصرية، تحت ستار وخذعة "المعونات" المقدمة للفلسطينيين.

منظمة التحرير ودورها:

لقد شجع أعداء شعبنا الفلسطيني، بإسهام من مؤيدي التسوية (فلسطينيين وغيرهم من العرب والمسلمين) على اعتماد السلطة ممثلاً للشعب الفلسطيني، والاعتراف بها بديلاً عملياً عن منظمة التحرير، وتجاهل مؤسسات المنظمة بالرغم من أن فصيلاً بعينه (حركة فتح) هو من يسيطر على المؤسستين المنظمة والسلطة.

بالرغم من ذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية ما تزال قائمة، ولا زالت تتمتع رسمياً بالصفة التمثيلية للشعب الفلسطيني، ولكن لا أحد يستطيع أن يدافع عن بنيتها وبنية أجهزتها، ولا عن مدى تمثيلها لكامل الطيف الفلسطيني، ناهيك عن ضعف فاعليتها ودورها الغائب بشكل كبير.

هل هذا بمثابة نعي للمنظمة؟ بالتأكيد لا. إنا ممن لا زالوا يرون وعلى ضوء الواقع الخاص للشعب الفلسطيني، وطبيعة التحديات التي تواجهه بضرورة الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، مع بذل جهود استثنائية في سبيل إعادة بنائها وتجديد وتطوير برنامجها، وبناء هيئاتها ومؤسساتها، بطرق ديموقراطية شفافة، لتصبح بحق إطاراً موحداً لقوى التحرر الفلسطيني، بما ينسجم مع مسمّاها "منظمة التحرير الفلسطينية".

الصحة - الحراك الشعبي:

بالرغم من كل محاولات التدخل الغربي السافر في مسارات وتطورات الصحة الشعبية العربية لحرفها عن أهدافها؛ ودفعها نحو التناحر والفرقة والتشردم، فإن سنة الحياة، وتطورات الواقع تؤكد أن الاستبداد، والهيمنة، والتفرد، وإقصاء الآخر أمر أصبح من الماضي، ولا يمكن له أن يستمر مهما كانت محاولات ومساعي الشدّ العكسي. وإن محاربة الفساد والقمع بكل أشكاله باتت شأنًا لا

يمكن تأجيله. ولهذا كانت الصحوّة - الحراك الشعبي والتي ستكون في مآلاتها النهائية نصرّة لقضيتنا ودعمًا لشعبنا.

فالشعوب الحرة هي القادرة على الفعل الإيجابي وعلى تحقيق الطموحات والانتصارات، فحقّ الشعوب في تقرير مصيرها وبناء مستقبلها، كما أنظمتها الديمقراطية التعددية، وحقها في أنظمة سياسية يجري فيها تداول السلطة بشكل ديمقراطي عبر صناديق الاقتراع أمر لم يعد من الترف.

إنّ مصلحة فلسطين الوطن والقضية تتطلب موقفاً ينطلق من:

- أننا كأصحاب قضية محقّة، وأرض محتلة، لا نستطيع إلا أن نكون ضدّ كل أشكال الاحتلال والاستعمار وقهر الشعوب.
- تأييد حقّ الشعوب في اختيار حكامها، بعيداً عن الأجندات الخارجية.
- لا مصلحة للشعب الفلسطيني في الدخول في الخلافات والصراعات البينية بين الدول العربية والإسلامية، ولا الخلافات والصراعات داخل الدول، بل إنّ المصلحة الفلسطينية العليا تتمثّل في السعي لحشد كافة الطاقات، والإمكانيات في صراعنا المفتوح مع المشروع الصهيوني.
- إنّ مقياس قربنا أو بعدنا عن أيّ دولة، أو قوة شعبية يتوقف على مدى قرب أو بعد هذه الدولة أو القوة الشعبية من قضيتنا، وصراعنا مع عدونا الصهيوني.

دور الهيئات الأهلية:

إنّ تطورات الصراع مع المشروع الصهيوني والمتغيرات الدولية، والإقليمية، وثورة الاتصالات، وتدفق المعلومات تعطي دوراً مميزاً للهيئات الأهلية كجزء من مكونات المشروع التحرري الفلسطيني المتجدد.

للهيئات الأهلية الفلسطينية في الشتات خصوصية تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، ومن خصوصية أوضاع فلسطينيي الشتات، ومن كونهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. خصوصية تفرض أن تعمل هذه الهيئات في سبيل تحقيق برنامج عمل مركب لها، جزء منه يركّز على دمج فلسطينيي الشتات في المشروع التحرري الفلسطيني المتجدد، وجزء آخر يعمل للمساعدة على مواجهة المشكلات والصعوبات التي يعاني منها الفلسطينيون في حياتهم ومعاشهم في أماكن تواجدهم المختلفة.

إن المطلوب مشروع يستفيد من تجارب الشعوب ومقاوماتها المنتصرة، خصوصاً في الدول التي عانت من نمط استعماري استيطاني عنصري مثل الجزائر، وجنوب إفريقيا، وزامبيا التي كانت تسمى روديسيا الشمالية، وزيمبابوي التي كانت تسمى روديسيا الجنوبية.

لكي تستطيع الهيئات الأهلية القيام بدور فاعل ومميز في إعادة بناء المشروع التحرري الفلسطيني لا بدّ ابتداء من:

- تمكين كلّ فلسطيني من القيام بدوره وفق كفاءته، عبر آلية ديمقراطية فاعلة، بغض النظر عن انتمائه لحركة سياسية ما، أو تمسكه بدور مستقل.
- تأمين مستلزمات واحتياجات مؤسسات العمل الأهلي، بذات السوية مع تأمين مستلزمات واحتياجات الأحزاب السياسية وفصائل العمل الوطني وبالشفافية ذاتها، بما يسهم في مواجهة الفساد والإفساد، وفي سدّ المنافذ أمام مساعي القوى المعادية للمشروع التحرري الفلسطيني للتأثير بما يسيء للمشروع الوطني، ويحرفه عن مساره الثوري التحرري.
- رفض التعاون مع أيّ مشروع أو نشاط من شأنه أن يسهم في إضعاف وحدة المجتمع الفلسطيني وتماسكه.
- وضع البرامج المستقطبة للمشاركة الجماهيرية الواسعة، والتخلي عن العمل النخبوي.
- الإسهام في تطوير آليات التفاعل مع المجتمع والاستجابة للتحديات بطريقة تعزز مشاركة مكونات القطاع المستهدف كافة.
- إيجاد صيغ وآليات تُؤمن دوراً فعالاً وحيوياً للفئات المهمشة والمستضعفة.
- التفاعل الإيجابي التكاملي مع القوى، والحركات الفلسطينية من دون تبعية واحتواء أو تهميش.
- رفع روح النقد الإيجابي الهادف لتصحيح المسار، وتقديم البدائل.
- تعزيز آليات التنسيق والتشبيك بين كافة هيئات العمل الأهلي، كما التشبيك بين أبناء فلسطين في كافة أماكن تواجدهم كشكل جديد للحشد وتعزيز الفعالية المجتمعية العابرة للحدود.

فثورة الاتصالات شكلت أساساً موضوعياً لصيغ جديدة للتواصل، تتجاوز صيغة التواصل الشخصي في التعاقدات الاجتماعية، إلى التواصل الجماعي في فضاء مفتوح يؤدي إلى تعاقد من طراز جديد على أساس أفقي ممتد، لا حدود لطاقاته وإبداعاته.

قضية اللاجئين:

لقد كانت قضية اللاجئين ولا زالت عقبة كبرى، إلى جانب قضية القدس، أمام مشاريع تسوية تصفية القضية الفلسطينية. وبالتالي فإن شطب هذه القضية عبر تدويرها التدريجي هو ما يجري العمل عليه بطرق متعددة، وتعدّ المخيمات الفلسطينية العمود الفقري لهذه القضية والشاهد الحي على النكبة ورمز التمسك بحق العودة. وفي هذا السياق (سياق تصفية قضية اللاجئين) يجب أن نقيم ما يوضع أمام اللاجئين من صعوبات وتعقيدات بالغة، تجعل حياة اللاجئين جحيماً دائماً أقرب ما تكون إلى الموت. فيدفعون دفعاً لقبول أيّ صفقة تعرض عليهم وتخلصهم من هذا الجحيم، وهذا ما حدث ويحدث في لبنان، وفي العراق وما يجري الآن في سورية.

في ظلّ أزمة العمل الوطني الفلسطيني وحالة الضعف والهزال التي تضرب المؤسسات القيادية، أن الأوان كي تلتئم كلّ القوى الحية من أبناء فلسطين، من فصائل وحركات المقاومة وهيئات العمل الأهلي لتشكيل شبكة دعم، تتكامل مع قوى وأحزاب ومؤسسات عربية وإسلامية ودولية، للعمل على خط تأمين شبكات أمان إغاثية، اقتصادية واجتماعية للاجئين من أبناء فلسطين، كما تعمل على دعم كفاحهم من أجل حقهم في العودة إلى مدنهم وقراهم التي اقتلعوا منها.

إن أي حديث أو فعل يجعل من الحقوق الإنسانية بالمعنى الواسع والشامل للمصطلح في حالة تناقض مع التمسك بحق العودة، لم يعد من الممكن النظر إليه إلا تحت عنوان التآمر على الفلسطينيين وقضيتهم والتكامل مع مشاريع الأعداء.